سكتنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد عن مطابقة الضمير وهذا رأي البصريين
وذهب الكوفيون إلى جواز مطابقة الضمير لفظا فيقال ربها وربهما وربهم
وربهن قوله والتفسير بتمييز بعده أي بوضع منه وجوبا ذكرا وهو كذلك
بخلاف المميز في بابي نعم وبئس وانظر ما الفرق قوله ربه فتية دعوت
إلى ما الخ ما موصول وجاء بجبال دائما وهو صفة لموصوف محذوف وقائله إبراثا
دائما قوله وأم أوعال كها أو أقرب أصدره خلى الذنابات شمالا كثبا والضمير
في خلى للحمار الوحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف
وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة أي قريبا وأم أوعال اسم لموضع مرتفع ويجوز فيه
النصب عطفا على الذنابات والرفع بالابتداء وخبره كها أي مثل الذنابات قوله
ولا ترى بعلا ولا حلائلا الخ البعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهي الزوجة وقوله
كه ولا كهن إلا حاظلا أي كالحمار الوحشي وكالأتن والحاظل المانع من التزوج كالعاضل
وهو مستثنى من بعلا قوله وهذا مختص بالضرورة يعني خلافا للمالقي وهذه
عبارته المصرح بأنه قليل لا مختص بالضرورة فحينئذ تشبهه بربه قوله مطلقا
أي سواء كانت ضمير غيبة أو تكلم أو خطاب قوله وقد تشذ دخول الكاف الخ
غرضه منه تقييد المواضع التي دخلت فيها على غير ضمير الغيبة بأنها شاذة
فقط ولا يقاس عليها إلا أنها مختصة بالضرورة كدخولها على ضمير الغيبة
الذي كان يوهمه الدخول على وجه إطلاق من التسوية بين الأفراد الثلاثة أفاده
البهوتي قوله وإذا الحرب شمرت لم تكن كي تمامه حين تدعو الكماة فيها نزال أي شمرت
الحرب أي نهضت وقامت على ساقها ولم تكن جواب الشرط والشاهد في كي
حيث أدخلت الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن مثلي والكماة بضم الكاف
جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه قوله يجعله في التسهيل الخ قيل لعل وجهه
أن فيه استعارة ضمير الرفع أو النصب المنفصل للضمير المتصل بخلاف ما هو حينئذ
فكلام المرادي غير ظاهر إلا أن يكون ما خذه السماع قوله فلا والله لا يلفى أناس

الخ الفاء للعطف ولا لتأكيد القسم ولا يلفى جوابه وفتى جوابه مفعوله قوله في ذكر
معاني هذه الحروف الصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض
قياسا كما أن أحرف الجزم لا ينوب بعضها عن بعض والنصب عن بعض كذلك وما أوهم ذلك
فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ وإما على تضمين الفعل معنى
فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على تنزيل وذا نيابة كلمة عن كلمة أخرى وهذا
الأخير محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا
ومذهبهم أقل تعسفا أفاده في المغني قوله أي تأتي من لمعان أشار به إلى أن الأمر
الواقع في كلام المصنف مراد إذ هذا إخبار عما نقل عن العرب من استعمال هذا
الحرف في تلك المعاني فقط وقد يقال إنه يبين الأمر هنا على معنى التزام مضمونه
والنهي عن ضده كما هو أحد القولين عند الأصوليين والمعنى التزم استعمالها
في ما ذكر ولا تتعد إلى غيره لأنه لم يرد عن العرب لكنه يشكل على هذا ما علم
به الشارح إلا أن يراد أن المعنى لا تتعد ما ورد بما ذكرته وما لم أذكره لم يرد
عنهم تدبر أفاده البهوتي قوله على التخصيص الأولى فقد ذكر القاموس بقوله ومنها
بيعها أن تدل قوله التبعيض أثبته الجمهور ونفاه بعضهم زاعمين أنها في أمثلته
للابتداء وأن هذا المعنى لا يفارقها أصلا قوله أن تخلفها بعض أي وكون الجر رفعها
أعم مما قبله فالآية جاز المجموع أعم من المتعلق قوله بيان الجنس أي بيان المراد من
جنس سابق عليها وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما وما أولى بها لفرط إبهامهما
نحو ما ننسخ من آية مهما تأتنا به من آية وهي ومخفوضها في موضع
نصب على الحال أن تخلفها اسم موصول أي موضع موصول مع صلة الضمير ومع
موضعها أن كان ما قبلها معرفة أما إذا كان نكرة فعلامتها أن تخلفها الضمير
فقط نحو من أساور من ذهب أي هي ذهب في كلام الشرح فصول كما علمت قوله ابتداء
الغاية المراد بالغاية هنا وفيما يأتي جميع المسافة لا معناها الحقيقي وهو
آخر الشيء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها الباء أو ما يفيده في ابتدائها نحو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)